



المواطنة والإعلام التنموي للأمام در

تحرير
هاني دانيال

تقديم
سامح فوزي

المواطنة والإعلام التّموي للأمام در

تحرير

هاني دانيال

تقديم

سامح فوزي

الطبعة الأولى

الكتاب : المواطنة والإعلام التنموي للأمام در
المؤلف : سامح فوزي حنين
صدر عن : مواطنون من أجل التنمية
رقسم الإيداع : ٢٤٣٩٧ / ٢٠٠٩
الناشر : مطبعة سيورس - الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
الإخراج الفني والجمع : دار الثقافة
تصميم الغلاف : آن مجدي
جميع حقوق الطبع أو إعادة النشر محفوظة للناشر

الفهرس

١. المقدمة

الخيط الرفيع بين المواطنة والإعلام والتنمية

٥ سامح فوزي

٢٣ هاني دانيال ٢. مقدمة المحرر

٣. الفصل الأول:

٢٩ البحث عن إعلام المواطنة

٣٠ • مدخل إلى المواطنة سمير مرقس

٣٦ • حال المواطنة في الإعلام السيد يسين

• الإعلام والتغيير: نصائح للإعلاميين

٤٣ د. علي الدين هلال

• بين إعلام المكائدات وإعلام المواطنة سعد هجرس ٤٨

• خبرة موقع إسلامي في تغطية هشام جعفر ٥٢

التوترات الدينية

٤. الفصل الثاني :

٥٥ البحث عن إعلام التنمية

- كلمة وزير التنمية الإدارية د. أحمد درويش ٥٦
- حال الإعلام المحلي د. حنان يوسف ٥٩
- الإعلام المحلي فاعل في التعبئة للتنمية
- أمينة شفيق ٦٥
- الإعلام المحلي تحديات ومقترحات
- د. عمرو الشوبكي ٧٢
- ٥. لقطات مصورة والأرشيف الصحفي ٧٧

المقدمة

الخيطة الرفيع بين المواطنة والتنمية والإعلام



سامح فوزي*

يتناول هذا الكتاب أفكاراً أساسية وضعها مثقفون وكتاب مرموقون حول العلاقة بين الإعلام من ناحية، والمواطنة والتنمية من ناحية أخرى. لم يكن الغرض من إصدار الكتاب نشر أوراق أو مداخلات، أو تسجيل نقاشات دارت في دورتين تدريبيتين عقدتهما مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"، ولكن الغرض هو بلورة أفكار، يمكن أن تكون في ذاتها مجالا لنقاش أوسع. هذا المنحى في المعالجة دافعه الأساسي الرغبة في تركيز النقاش، وتجريده من الرطانة،

* رئيس مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"

والإسهاب الذي يفقده المعني والمضمون، وذلك حتي يتسني في
النهاية تحقيق التراكم الثقافي المرجو.

(١)

المواطنة

يُقصد بالمواطنة ما يتمتع به المواطنون من حقوق وواجبات نتاج
حركتهم المستمرة، والديناميكية، والمتراكمة علي أرض الواقع. بهذا
المعني فإن للمواطنة أبعاد شتي. البعد القانوني يعني المساواة بين
المواطنين في الحقوق والواجبات، والبعد السياسي يعني المشاركة،
والبعد الاجتماعي يعني جودة الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية
بين المواطنين. وأخيرا البعد الثقافي يعني الحق في التعبير عن
الخصوصية الثقافية، والهوية، والذات المتميزة.

عندما دخل المصطلح أفق النقاش السياسي إبان تعديل الدستور
عام ٢٠٠٧م، لم يدخل بكل مشتملاته، وإنما أختزل إختزالا في البعد
الديني، فصار يعبر فقط عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين،
وهو ما جرد المصطلح من معناه الشامل، وجعله طرفا في النقاش
الساخن الخلافي في المجتمع. وإن كنا بالطبع نري أهمية تحقيق

المساواة بين المختلفين دينيا في المجتمع المصري، ولكن ما لا نراه بالطبع هو أن تُختزل المواطنة في هذا المربع المغلق. والملفت للنظر أن الإعلام كان في قلب هذا السجال، وفي أحيان كثيرة كان المحرك الأساسي له.

فقد لعب الإعلام، خاصة في السنوات الماضية، دورا مهما في إثارة قضية التسامح الديني، سواء بتسليط الضوء على مظاهر غياب التسامح الديني في العلاقات بين المختلفين في الدين أو المعتقد أو حتى الرأي الديني داخل المجتمع المصري، وفي نقاش قضايا طائفية ظلت لسنوات في طي الكتمان. نجح الإعلام في كسر هذا "التأبؤ"، وأصبحت القضايا الطائفية، مهما بلغت سخونتها، موضع مناقشة وتحليل. ولكن فيما يبدو، ونحن نكسر هذا التأبؤ من التحريم والتكتم، انزلقنا إلى مساحة من عدم التسامح تحتاج إلى نقد وتحليل، حتى يستطيع الإعلامي أن يتبين موقعه، ويتلمس خطابه، ويتناول القضايا من منظور بنائي، يساعد على الاندماج أكثر من التشرذم، ويدفع في اتجاه التسامح أكثر من التعصب.

إذا تأملنا حصاد السنوات الماضية من متابعة الإعلام للعلاقات بين أهل الأديان المختلفة في المجتمع المصري، وعلي وجه الخصوص، العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، سنجد أن الإعلام قدم ثلاثة صور أساسية:

(١-١) السجال العقدي

هناك اتجاه يسود المجتمع المصري منذ فترة يتسم بنزوع شديد نحو السجال الديني أو حديث المفاضلة بين الأديان. من ملامح هذا الاتجاه الخوض في عقائد الطرف الآخر علنا وبقدر كبير من الطعن والتطاول. يمثل ذلك تراجعا عن خبرة التعايش الإسلامي المسيحي في مصر، التي لم نعرف- تاريخيا- مثل هذا اللون من المساجلات العقيمة، والتي تشيع مساحات واسعة من التعصب لدى المواطنين العاديين، والذين هم - بحكم حالة الفقر الثقافي في المجتمع المصري- يجهلون بعض الحقائق الأساسية عن دينهم، فما بالك وهم يخوضون في عقائد الآخرين، ويسعون إلى تقييمها، وإبداء وجهات النظر في مسائل عقائدية شديدة التعقيد، وتحتاج إلى متخصصين لمناقشتها. وإن كان السجال الديني- في الأساس- يجري في صحف، وقنوات فضائية ذات طبيعة دينية، إلا أنه عرف طريقه إلى الصحف

العامة بكثافة، خاصة في لحظات التوتر الكوني كما حدث في أعقاب أزمة رسوم الكاريكاتير الدانماركية ومحاضرة البابا بنديكت، وفي غمار السجال حول مسألة تغيير المعتقد الديني كما حدث في واقعتي "وفاء قسطنطين" و"محمد حجازي". وبدلاً من أن يكون الإعلام ساحة حرة، موضوعية، متزنة لطرح قضايا الحرية الدينية من منظور دستوري وقانوني، تحول الأمر إلى مساجلات ساخنة، ملتهبة، تحريضية بين متزمتين على الجانبين.

(٢-١) صناعة الهزيمة

هناك أقلام وصحف تحاول نزع العلاقات بين المسلمين والأقبط من سياقها الطبيعي، أي المواطنة، وتحويلها إلى معركة بين فريقين، يسعى كل منهما للفوز على الآخر في سياق مناخ تنافسي وهمي على أساس ديني. تحول مسيحي إلى الإسلام، أو تحول مسلم إلى المسيحية لا يناقش في غالب الأحيان على أرضية حرية الاعتقاد أو الاختيار الشخصي أو القانوني، ولكن انطلاقاً من كونه تعبيراً عن "تنافس" بين فريقين، وليس تجسيدا لعلاقات بين جماعتين دينيتين اعتادت العيش في سلام. وعادة ما تكون صناعة الهزيمة في أحد

المواقف، مقدمة لأزمة لاحقة في العلاقات الإسلامية المسيحية. والملفت للنظر أن هناك أقلاما تتحدث بصورة شبه ثابتة عن أن "المسلمين" مهزومون في المجتمع، وأقلام أخرى تتحدث عن أن "المسيحيين" مهزومون في المجتمع، وكأن الصراع في المجتمع ديني، وليس سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وهو أمر لا يمكن القبول به، لأن التمايز في المجتمع ليس دينيا، إسلاميا ومسيحيا، لكنه سياسي واقتصادي وثقافي، يتعلق بالمصالح وأنماط المعيشة، والعلاقات الطبقية. هذا هو جوهر المجتمع الحديث، الذي يشهد أشكالاً من التباين والاختلاف علي أسس مصلحة، أكثر منها دينية أو مذهبية، وما الشكل الديني للصراع إلا مجرد "غلالة" تخفي أشكالاً أخرى من الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٣-١) البحث عن "ذرائع كونية"

تنبع خصوصية العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع المصري من "محلّيتها"، أي أنها تخص مواطنين مصريين، ويمكن التصدي للمشكلات التي تنشأ في إطار هذه العلاقات من خلال حوار وطني داخلي. المشكلة تحدث حين تتجه أقلام أو أصوات إعلامية للربط بين تحولات عالمية وبين ما يحدث داخليا. في هذا السياق فإن

بعض الصحف إعتادت أن تروج لما يعرف بالمؤامرة الغربية الكونية ضد الإسلام، دون الفصل بين المواطنين المصريين الأقباط، وبين ما يجري خارجيا في العلاقة الملتبسة بين المسلمين والغرب. يؤدي ذلك إلى تكوين وعي زائف لدى القارئ أو المشاهد أو المستمع بأن المسيحيين المصريين هم جزء من المؤامرة الكونية الممقوثة.

هذا الأمر غريب. فإذا كانت هناك مؤامرة كونية علي المسلمين أو العالم العربي أو الإسلامي، فإن المسيحيين العرب تاريخيا يقفون في وجه هذا النوع من المؤامرات، ولم تستطع خبرة الاحتلال الأجنبي أن تستميل فريقا علي حساب آخر، علي الأقل في الخبرة المصرية. فإذا كان هذا هو التاريخ، وهذا هو إعتاد عليه مجتمعنا، فلماذا تنزع بعض المعالجات الإعلامية إلي الربط بين ما هو سياسي وما هو ديني في خليط تغلفه نظرية المؤامرة الكونية، مما يلقي ظلالا كثيفة علي العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع، ويشكل في بعض الأحيان رسائل تحريضية ضد المختلف دينيا؟ وأكثر من ذلك فإن هذه المعالجات الإعلامية تربط بين ما يحدث علي صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع من تحولات، وبين ما يجري علي

الساحة العالمية من صراعات، وبالتالي تسود نظرة مفادها أن المسيحي المصري أقرب في مشاعره ومواقفه إلى المسيحي الغربي منه إلى شريكه المسلم في المواطنة. تكرر هذا الخطاب خلال أزمة الرسوم الدانماركية الأولى والثانية، ومحاضرة البابا بنديكت وأخيراً أزمة بناء المآذن في سويسرا. ويؤدي الربط بين ما يحدث علي صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في السياق المصري، وما يحدث من متغيرات عالمية إلى إرتهان التوترات المحلية- وليدة الواقع وظروفه ويمكن حلها محلياً- بالتطورات الدولية التي تتعقد فيها العوامل وتتشابك المتغيرات، وهو أمر بالتأكيد ليس في صالح التسامح في المجتمع المصري.

(٢)

لماذا يتبنى الإعلام هذا المنحي؟

هناك أسباب عديدة تبرر هذا المنحي في تناول العلاقات بين أهل الأديان المختلفة في المجتمع المصري:

- ١- تنوع السوق الإعلامية، واتساعها، وإرتفاع معدل التنافس بين الصحف والفضائيات ومواقع الانترنت. فقد تعددت المنابر الإعلامية الخاصة، واشتعل التنافس فيما بينها من

ناحية، وفيما بينها وبين المنابر الإعلامية الحكومية من ناحية أخرى. من جراء هذا التنافس تحول الملف الديني- بصفة عامة- إلى محور أساسي في المتابعة الصحفية.

٢- هناك أسباب تتعلق بوسائل الإعلام ذاتها، فالصحف أو الفضائيات التي تذهب هذه الواجهة من التناول المثير للملفات الدينية إما أنها تبحث عن جمهور، أو رواج مادي، أو ترتبط بأجندة سياسية ضيقة، أو علي اتصال بقوى أو جهات أو شبكات مصالح تود أن تدفع المجتمع إلى حلبة العراك الطائفي.

٣- تراجع الوعي لدى قطاع من الإعلاميين، خاصة الشباب، الذين لم يتكون لديهم وعي نقدي جاد عن العلاقات الإسلامية المسيحية، حيث أن جيل الشباب ممن يتولي إعداد الملفات الصحفية نشأ في ظل بيئة سياسية عرفت أنماطا من الاحتقان الطائفي منذ السبعينيات من القرن العشرين، وجهلا بالآخر المختلف دينيا وثقافيا، وغيابا للتنوع الحقيقي. كل ذلك أدى إلى نشوء وعي مشوه، مبتور، لدى قطاع من

الإعلاميين الشباب الذين يتناولون الشأن الديني، والذين لم يعودوا فقط صناع مادة صحفية في الإعلام المكتوب، ولكن عناصر مؤثرة خلف الستار في الفضائيات.

٤- تزايد دور الدين في التحولات السياسية محليا وعالميا خاصة في السنوات العشر الأخيرة، سواء في صعود الحركات الإسلامية، وتنامي دور المؤسسات الدينية في الشأن العام، ووجود أحداث كونية لها تفسيرات دينية، وشيوع خطابات طائفية زاعقة إسلامية ومسيحية، ودخول رجال الدين علي الجانبين الإسلامي والمسيحي المجال العام بالرأي والإفتاء دون إمامهم بالثقافة المدنية. كل ذلك جعل العلاقات الإسلامية المسيحية السجالية في قلب الاهتمام الصحفي.

(٣)

الإعلاميون بناء الجسور

لا يجب أن يفهم من حديثنا السابق أن المطلوب هو تكميم أفواه الإعلاميين، أو وضع خطوط حمراء أمام مناقشة بعض القضايا

المتعلقة بالتعددية الدينية والثقافية في المجتمع المصري، ولكن يعني الأمر أن يكون تناول هذه القضايا في إطار رؤية مهنية، تحافظ على تماسك المجتمع، ولا تؤدي إلى تمزقه أو تبعثره.

حتى يقوم الإعلامي بدور إيجابي في بناء الجسور في المجتمع فإنه يحتاج إلى إعداد مهني ونفسي واجتماعي. فقد أثبتت التجربة أن التكوين المهني للإعلامي ليس هو العامل الوحيد لضمان أداء جيد يأخذ في اعتباره تحديث المجتمع. في كثير من الأحيان يلجأ إعلاميون- أكفاء على المستوى المهني- إلى المساهمة في الدعوة إلى السلطوية في شكلها السياسي أو الاجتماعي أو الديني، وهو ما يكشف أهمية تلازم التكوين مع التدريب، بغية الوصول إلى شخصية مهنية تمتلك مهارات الحرفة والرؤية المستنيرة.

إذا أخذنا في الاعتبار أن الجيلين الشاب والوسيط من الإعلاميين- في مصر خاصة والعالم العربي عامة- اكتسبوا ثقافتهم في ظل نماذج للحكم تفتقر إلى الديمقراطية الكاملة، وعاشوا في مجتمعات تسودها أنماط من السلطوية في العلاقات الاجتماعية، وتأثروا بميراث ممتد من الطائفية، الأمر الذي جعل التكوين الأساسي

للإعلاميين يفتقر في كثير من الأحيان إلى مبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر والتسامح... وغيرها مما يُعد من القيم الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة. يستدعي هذا التفكير في وضع تصور لبناء جيل من الإعلاميين لدعم التسامح وثقافة قبول الآخر المختلف، وذلك من خلال ثلاثة مجالات أساسية:

❖ التكوين الفكري للإعلاميين، ويشمل إرساء بنية تفكير نقدي تقوم على مبادئ الحرية والإستنارة والتسامح والمواطنة، والحوار. في هذا السياق يمكن دراسة قضايا من قبيل النوع والتنوع والاختلاف، ومنهجية الحوار، وسبل التفكير العلمي... الخ.

❖ التكوين المهني للإعلاميين، ويشمل صقل الإعلاميين بمهارات مهنية، وأساليب حرفية متقدمة تساعد على أداء عملهم على نحو أفضل. مثال على ذلك دراسة أساليب التناول الإعلامي الرصين لموضوعات من قبيل التنوع، والمواطنة، والتوترات ذات البعد الطائفي.

❖ التكوين القانوني للإعلاميين، ويعني إكساب الإعلاميين معارف قانونية فيما يتصل بالتشريعات والمواثيق المهنية التي تنظم الصحافة والصحفيين وحرية التعبير والنشر في المجتمعات العربية عامة، والمجتمع المصري علي وجه الخصوص، بما يكفل احترام الخصوصية، والتنوع الديني والمذهبي، في إطار مجتمع متسامح، بحيث لا تُستخدم المنابر الإعلامية للحض علي الكراهية، أو رفض الآخر المختلف.

(٤)

مدخل التنمية

إذا كانت المشكلة الحقيقية فيما سبق أن الإعلام إختزل مفهوم المواطنة في العلاقات الإسلامية المسيحية، وأفاض في البحث عما هو مثير فيها، ولم يعبأ بالأبعاد المختلفة للمفهوم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإجتماعياً، فإن إعادة توجيه الاهتمام الإعلامي بالمواطنة،

يكون من باب البحث في العلاقة بين المواطنة والتنمية، وهو المنحي الذي تسعى مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية" إلى ترسيخه.

التنمية مثل المواطنة مفهوم مركب، يُفهم أحيانا في بعده الاقتصادي، في حين أن له أبعاد أخرى متشابكة. هناك التنمية البشرية، التي تتعلق ببناء القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتدريب. وهناك التنمية الاقتصادية التي تتمثل في رفع مستوى معيشة الأفراد، والحصول على نصيب عادل من ثروات المجتمع. وهناك التنمية السياسية التي ترمي إلى رفع مستوى الوعي السياسي، والمشاركة السياسية، والانخراط في العمل العام، وإحترام حقوق الإنسان. وهناك التنمية الاجتماعية التي تصب مباشرة في بناء الروابط الاجتماعية بين الأفراد على أساس من الثقة والإحترام المتبادل، ونموذجها الأشهر هو الجمعيات الأهلية. وهناك التنمية الثقافية التي تهدف إلى تطوير القدرات الذهنية للأفراد في فهم الواقع، والتعامل معه، ورفع مستويات الحوار الثقافي في المجتمع. وهناك التنمية الإدارية التي تسعى إلى الحد من الروتين، وتطوير قدرات الأجهزة الإدارية، ومكافحة الفساد، ونشر ثقافة

المساءلة والشفافية، وإرتفاع مستوى الحساسية لمطالب المواطن اليومية.

إذن مفهوم التنمية متنوع، متشعب، متعدد الأبعاد.

المجتمعات في حاجة ماسة إلى إدراك مفهوم التنمية في كلياته، وليس في جزئياته، إذ يصعب تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة دون تنمية سياسية وثقافية واجتماعية وإدارية. عناصر التنمية متشابكة، ويصعب الفصل بينها، أو تفضيل أحدها على الآخر.

في الدولة الحديثة ترتبط المواطنة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية. ففي الوقت الذي تتعدد، وتنوع فيه أبعاد التنمية، تتعدد كذلك أبعاد المواطنة، ويتلاقى المفهومان معاً في نهاية المطاف. فالمواطنة في معناها الشامل لا تتحقق إلا في ظل وجود تنمية شاملة.

هناك مواطنة اقتصادية تتعلق بتوزيع الثروة، والعدالة الاجتماعية. وهناك مواطنة سياسية تتصل بمباشرة الحقوق السياسية والمشاركة، وإحترام حقوق الإنسان. وهناك مواطنة قانونية تتعلق بالمساواة أمام القانون بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين

أو الثروة. وهناك مواطنة ثقافية تمس جوانب عديدة مثل الهوية، والحق في التعبير، وإحترام حقوق المختلفين نوعياً، ودينياً، إلخ.

التنمية تحقق المواطنة. التنمية السياسية تحقق المواطنة السياسية، والتنمية الاقتصادية تحقق المواطنة الاقتصادية، والتنمية الثقافية تحقق المواطنة الثقافية، والتنمية البشرية والإدارية تساعد على تحقيق الكيان الإنساني للمواطن، مما يمكنه من تحقيق المساواة المنشودة.

إنطلاقاً من هذا التلازم بين مفهومي المواطنة والتنمية، فإن علي الإعلام مسئولية في تناول قضايا المواطنة من منظور تنموي، يحقق لها أبعادها المتنوعة، ويحول دون تفوقها في بعد واحد دون سواه.

من هنا فإن أجندة الإعلامي يجب أن تشمل مفهوم "التمكين" علي عدة أصعدة....

❖ تمكين المواطن اقتصادياً، وتبصيره بالفرص الاقتصادية المتاحة له.

❖ تمكين المواطن سياسياً، وتشجيعه علي المشاركة في صنع القرار.

❖ تمكين المواطن اجتماعيا، وتحفيزه علي المشاركة في منظمات المجتمع المدني.

❖ تمكين المواطن ثقافيا، وتعليمه سبل إحترام الآخر المختلف، نوعيا، ودينيا.

هذه هي المواطنة، وهذه هي التنمية، وما يفصل بينهما سوي خيطا رفيعا.

إن المواطنة، التي أصبحت المادة الأولى في الدستور المصري، تحتاج إلي أساس تنموي يحققها، ووعي اجتماعي وسياسي يصونها، ويقوي دعائمها، ويحولها إلي ممارسة أكثر من كونها نصا دستوريا. والإعلام قوميا وإقليميا ليس بعيدا عن هذه المهمة، بل هو في قلب هذه العملية لتحقيق الوعي بالتنمية، والمواطنة، وحقوق الإنسان.

وربما يقدم الكتاب الذي بين أيدينا بعضا من ملامح الارتباط والتلازم بين المواطنة والتنمية، ودور الإعلام في تعميق فهم هذه العلاقة التبادلية، ليس فقط الإعلام علي المستوى القومي، ولكن أيضا الإعلام المحلي أو الإقليمي.

إنني أتمنى أن ينال الكتاب ثقة القراء، ويشكل دافعا للبحث والتأمل في هذا الموضوع، والشكر لمحرره الأستاذ الصحفي هاني دانيال، الذي بذل مجهودا كبيرا في جمع وتحرير المادة، فله جزيل الشكر، هو وكل من عاونه. وأيضا الشكر لجمعية "محبى مصر السلام" على المعاونة الصادقة في تنظيم ورشة العمل الثانية.

سامح فوزي

حدائق القبة- ديسمبر ٢٠٠٩م

مقدمة المحرر



هاني دانيال*

منذ النص دستوريا على مبدأ المواطنة في مارس ٢٠٠٧م أصبح مفهوم المواطنة متداولا على كل الألسنة، ولكن يجري التعامل معه حسب مرجعية كل فئة. هناك من يحصر المواطنة في العلاقات الإسلامية المسيحية فقط، وهناك من يربط المصطلح ببعده الاقتصادي فقط، وهناك من ينظر إليه في بعده الاجتماعي فقط، وقليلاً ما نجد من ينظر إليه بأبعاده المتكاملة. وساهم النقاش حول هذا المبدأ قبل إقراره في تعزيز النظرة الطائفية للمفهوم وحصره في إطار التوترات الطائفية، إلي الحد الذي جعل البعض يعتقد أن

* صحفي بجريدة "وطني".

المواطنة مصطلح نخل على المجتمع، وأن الغرب يفرض شروطه الاستعمارية من خلال هذا المفهوم للوقية بين المسلمين والمسيحيين!

الغريب في هذا الموضوع أن نخبة من المثقفين والمفكرين ساهموا في حصر مفهوم المواطنة في خندق الطائفية، وبعضهم سعي إلى استبدال المواطنة بالوحدة الوطنية على اعتبار أنها مصطلح يتفق مع متغيرات العصر، في الوقت الذي لم يجر فيه نقاش معمق بالمعنى المتعارف عليه حول أهمية المفهوم بكل ما يحمله، بحيث يشعر فيه الفرد بأنه مواطن ويتمتع بكافة حقوق المواطنة. ومن ثم لم يشارك المواطن في النقاشات الكثيرة التي قادها المثقفون والسياسيون ومنظمات المجتمع المدني على النحو الذي جعل المواطن يشعر وكأنه معزول عما يدور داخل مجتمعه، لتستمر الحلقة المفرغة التي ندور فيها خلال السنوات الأخيرة. نتحدث عن قضايا وموضوعات تهم المواطن، ولكن دون أن نسعي أو نهتم أو نتسع صدورنا إلى إشراك المواطن نفسه في هذه النقاشات، ودون أن نمحّه فرصة البوح بما يخالجه من طموحات، وما يعتل في ذهنه من رؤية للمستقبل. باختصار لم نشاركه في شئون المجتمع، وبالتالي

يظل المواطن حائراً، بين خطاب لا يعطيه حقوقه، وخطاب يطالبه فقط بواجباته تجاه مجتمعه.

الإعلام نفسه رغم أنه يُعد من أهم الأدوات التي تساهم في خلق رأى عام قوى حول بعض القضايا المهمة، رسب في اختبار المواطنة، ولم يتمكن من تهيئة المواطن، وتكوينه بالشكل الذي يمكنه من فهم أبعاد الموضوع، والإشتباك مع قضايا المجتمع للوصول إليه، وتمكينه من محاسبة الحكومة على تقصيرها في أداء دورها، لأن الحكومة، أي حكومة، تأتي ببرنامج عمل سياسي واقتصادي واجتماعي تسعى من خلاله إلى تطوير نوعية حياة المواطنين دون تفرقة، وبالتالي لابد من محاسبتها إذا فشلت في تحقيق ذلك.

وفي ظل عدم وجود كيان يؤسس ويساهم في تكوين العاملين في مجال الإعلام من أجل تصحيح المفاهيم لدى المواطنين بدلاً من خلطها، كان من الطبيعي أن نجد العديد من الأخطاء التي أسهمت بشكل كبير ليس فقط في التمدد الجغرافي لأحداث التوتر الطائفي، وإنما أيضاً في عدم إحساس المواطن بأنه يتمتع بما يعرف "بالمواطنة"، أو حتى الحد الأدنى منها، ومن ثم لم يظهر ما يجعل

المواطن يتمسك بهذا المبدأ أو يتحمس له منذ أن نص الدستور على ذلك.

ونظراً لخلط الأوراق كان لا بد لنا أن نعترف بأن هناك مهمة ملقاة على الإعلام في تقديم موضوعات وملفات للتثوير، والبحث عن القيم المشتركة بين المصريين وتغذيتها، ومحاولة تقليل مساحات التمزق في النسيج الاجتماعي التي ظهرت بفعل إنتشار التعصب وتجاهل نشر التسامح، وأن يترك الإعلام الإثارة ليركز على الإستنارة، وأن يضع نصب عينيه أن الوطن معرض لتهديدات عديدة إذا إستمرت هذه الحالة من الشحن السلبي، والإستقواء بالانتماء الديني لمواجهة المختلف فكرياً، ودينياً، ومذهبياً.

ومن المهم أيضاً أن يقتنع الإعلام بأن لديه رسالة مهمة نحو تكوين هذا المجتمع، وإعداد المواطنين للتفاعل مع المتغيرات الحياتية، وأن يساهم الإعلام ليس فقط في نشر الوعي بقضايا المجتمع المختلفة، وإنما عليه أن يكون شريكاً في التنمية، خاصة وأن الإعلام من أسهل الأدوات الاتصالية التي تسهم في تنمية المجتمع، وخاصة مراكز وقرى ونجوع الدلتا والصعيد .

هذا الكتاب هو ثمرة دورتين تدريبيتين عقدتهما مؤسسة "مواطنون من أجل التنمية"، إحداهما للإعلاميين من القاهرة، والثانية للإعلاميين من مختلف المحافظات من الإسكندرية إلي الصعيد مرورا بالدلتا، وخاصة طنطا التي شارك منها إعلاميون متميزون من مختلف وسائل الإعلام، وأسهمت الدورتان التدريبيتين في توجيه دفة الاهتمام الخاصة بهم. لاحظنا ذلك في إهتمام إذاعة وسط الدلتا بقضايا التنمية، ونشر العديد من المقابلات في الصحف المحلية عن أهمية الإعلام المحلي أو الإقليمي في نشر الفكر التنموي، وتعميق الإيمان بمبدأ المواطنة.

في هذا الكتاب نقدم الأفكار الأساسية التي تمخضت عن الدورتين بهدف تعميم الفائدة، وإثراء الحوار حول دور الإعلام في تطوير الإهتمام بقضايا المواطنة، والتنمية، وهي الأفكار التي قدمتها نخبة من أبرز المثقفين منهم الدكتور علي الدين هلال، السيد يسين، أمينة شفيق، سعد هجرس، سمير مرقس، د. عمرو الشوبكي، هشام جعفر، د. حنان يوسف. وقد شكل علامة مهمة علي تواصل الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني تشريف الدكتور أحمد درويش، وزير

التنمية الإدارية الجلسة الافتتاحية للدورة التدريبية الثانية، وانخرطه في حوار ثري مع الإعلاميين حول قضايا التنمية، ودور الإعلام المحلي في الدفع بها.

هذا الكتاب بمجل ما دار في الدورتين التدريبيتين اللتين قامت بهما المؤسسة، ويعرض رؤى المفكرين والمثقفين للمواطنة. ليس الغرض منه تسجيل نقاشات بقدر نقل أفكار للتقدم، والتأمل، بهدف مواجهة المستقبل بروح أكثر استبشاراً، وإنطلاقاً، آمليين أن يسهم هذا العمل في تعميق الحوار والتفاعل بين الإعلاميين وقضايا المواطنة والتنمية وفق نظرة تتفق مع أسس الدولة الحديثة التي نسعي جميعاً إلى ترسيخ دعائمها في مصر.

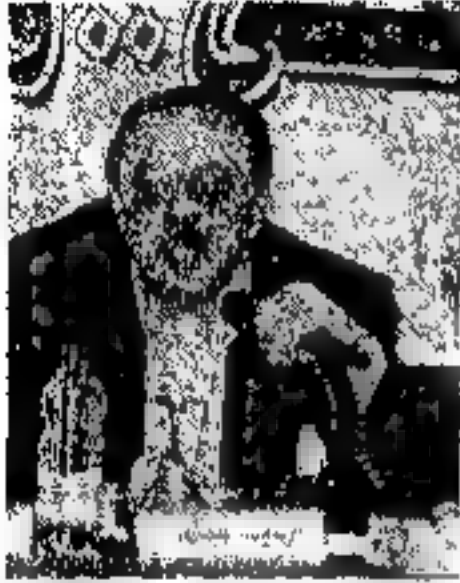
هاني دانيال

الفصل الأول

البحث عن "إعلام المواطنة"

(١)

مدخل إلى المواطنة



سمير مرقس*

لا يمكن فهم "المواطنة"، بإعتبارها مفهوماً سكونياً، وإنما من خلال الممارسة، لأنها تبلورت نتيجة حركة الناس على أرض الواقع في نضالهم من أجل اكتساب الحقوق. أي أن المواطنة لا تتكون بقرار فوقي، وإنما بالجهد المبذول من قبل الناس على أرض الواقع.

كما لا يمكن فهم المواطنة بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي يتحرك فيه الناس بحثاً عن المواطنة، كذلك لا يمكن فهمها بعيداً عن فهم موازين القوى الاجتماعية السائدة، وهيكل الدولة، والأيدولوجية

* كاتب وباحث، رئيس "مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار" (مداخلة مكتوبة).

المهيمنة، ونمط الإنتاج القائم، والبناء الطبقي الذي يميز مجتمع من المجتمعات في لحظة تاريخية معينة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن المواطنة تتجاوز الرؤية السكونية، والتي تظن أنها تتبلور تلقائيا أو طبيعيا إلى الرؤية الديناميكية التي ترى المواطنة تتشكل بفعل ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي من خلال حركة الناس.

وهي رؤية تحرر المواطنة بعض الشيء من القراءة الدستورية القانونية، كذلك الدلالة المعنوية التي تحصرها في مفهومي الولاء والانتماء.

مما سبق نقول أن المواطنة تبلورت تاريخيا من خلال حركة الناس لإكتساب الحقوق ، وبلوغ المساواة بين الجميع من دون تمييز، وتم هذا التبلور بمنطق المركب الذي تتكون عناصره مع التطور التاريخي، وكان كل عنصر يعبر عن بعد من أبعاد المواطنة تجري إضافته للمركب بحسب حركة الناس والسياق التاريخي.

ويمكن رصد مراحل تكون أبعاد المواطنة كما يلي:

• في البدء كانت المساواة أمام القانون أي المواطنة المدنية

.Civic Citizenship

• ثم تحقق التمثيل السياسي في المجالس النيابية فعرفت

المواطنة في بعدها السياسي Poitital Citizenship.

• ومع التطور الاجتماعي والطبقي عُرِفَت المواطنة في بعدها

المركب الاجتماعي - الاقتصادي Soclo- Economic

.Citizenship

• ومع تنامي صعود الهويات الثقافية: الدينية والعرقية والجنسية

طُرِح مفهوم المواطنة الثقافية Cultural Citizenship .

إذن المواطنة، تاريخيا ومن خلال خبرة كثير من المجتمعات، لم

تتكون مرة واحدة. كما يتبين لنا أنها متعددة الأبعاد: مدنية وسياسية

واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك مجتمعات قطعت شوطا في

بلورة المواطنة ثم تعثرت، وهناك مجتمعات تسير بشكل متصاعد

وهكذا تختلف المواطنة من مجتمع لآخر بحسب حركة المواطنين.

إذن ماذا تعني المواطنة؟

مع اكتمال المواطنة بأبعادها، بغض النظر عن الدرجة و النوعية التي نتوقف على مدى التطور الذي يختلف من سياق لآخر، تعددت تعريفات المواطنة، والتي يمكن أن نجملها في الآتي:

- المواطنة هي تعبير عن "حركة" الإنسان اليومية...

مشاركيا ومناضلا...

من أجل... حقوقه بأبعادها "المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية"...

على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب (اللون/ الجنس/ العرق/ الدين/ المذهب/ المكانة/ الثروة/...).

واندماج هذا المواطن في " العملية الإنتاجية" ومن ثم "المجتمعية"... بما يتيح له تقاسم الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين.

بلعة أخرى فإننا نعتبر المواطنة، هي حركة الناس، والممارسة

المشاركة	المساواة	الاجتماعية	السياسية	المدنية	اقتسام
		منظومة الحقوق			الموارد العامة
		الاقتصادية	الثقافية		
على قاعدة اقتصاد إنتاجي					
المواطنة					

التي تضمن حضور الجميع بالرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات إلى معترك واحد من أجل إحداث النهوض العام، فالجهد المشترك هو " المجال الحيوي الجامع " الذي:

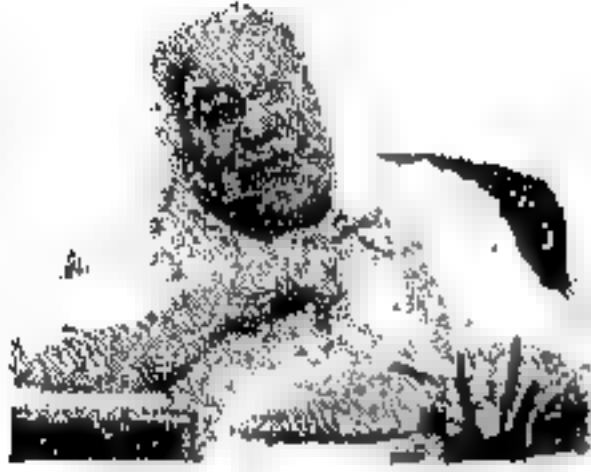
- ينقل الناس من "الخاص الضيق" إلى "العام الرحب"، بغير تناقض بين الخاص والعام من جهة، ومن خلال إبراز الأفضل لدى كل طرف، والتفاعل الإيجابي بين هذا الأفضل وذلك من أجل تحقيق التغيير المطلوب من جهة أخرى.

المواطنة بهذا المعنى هي الحركة الجمعية للناس في إطار الوطن الواحد نحو التغيير من خلال العمل المشترك من أجل التقدم. إنها "العملية" Process التي يتم من خلالها تفعيل المركب الحضاري/ المجتمعي العام بتتويجاته.

ويؤدي غياب المواطنة إلى إرتداد كل عنصر داخل هذا المركب إلى دائرة حركته "الخاصة الضيقة": العزوة والقبيلة والعشيرة والطائفة، لأن "العام الرحب" أو الوعي الأوسع: الوطن، فيه ما يعوق ممارسة المواطنة.

(٢)

حال المواطنة في الإعلام



السيد يسين*

يصعب الحديث عن الإعلام دون أن ننسبه إلى نظام سياسي معين، حيث أن كل نظام سياسي يفرز إعلامه الخاص، وعلاقته الخاصة بمواطنيه. من هذا المنطلق يمكن أن نرصد ثلاثة أنواع من النظم السياسية في علاقتها بالإعلام: الشمولية، السلطوية، الليبرالية.

النظام الشمولي هو الذي يحكم فيه حزب وحيد، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي. في هذا النظام لا صوت يعلو على صوت الحزب، ولا توجد حرية للصحافة. فقد أصدر الزعيم السوفيتي لينين، علي

* مفكر، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام (مداخلة شعبية).

سبيل المثال مرسوم مصادرة الملكية الفردية، ومرسوم مصادرة حرية الصحافة، وهو "إجراء مؤقت" استمر لمدة ٧٠ عاماً. ولم يعط هذا النظام للإعلام الفرصة المناسبة لكي يعبر عن مشكلات المواطنين وهمومهم.

ومن أبرز سماته وجود إعلام مزيف يتحدث عن الإنجازات، ويمنع النقد، ويغطي على السلبيات، ويعطي مساحة للنفاق وتمجيد الرؤساء.

النظام لثاني هو السلطوي، ويُعد نظاماً وسطاً بين الشمولية والليبرالية. ورغم الاعتراف بوجود مساحة ما من الحرية في هذا النظام إلا أنه لا يسمح بانتقاد النظام السياسي بشكل علني. الوعي فيه محاصر، ومثال على ذلك مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

أما النظام الليبرالي، النوع الثالث من الأنظمة السياسية، فهو يسمح بحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الأحزاب. وقد يوجد ذلك في بعض الأحيان نظرياً دون أن يكون له وجود على المستوى العملي. إذ يمكن للدولة الليبرالية أن تخلق "وعياً زائفاً" بشرعيتها

لدى المواطنين. ومن أبرز الأمثلة علي ذلك الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، حيث أعتبر أي معارض لحرب بوش ضد الإرهاب "غير وطني"، كما تم رفض نشر بعض الكتب مثل كتاب "حروب دائمة من أجل سلام دائم"، والذي يلخص شعار الإمبراطورية الأمريكية.

إذا نظرنا إلى المجتمع المصري، فهو لا يزال سلطوي يمر بتحول ديمقراطي يتمثل في الانتقال من السلطوية إلى الليبرالية. وقد شهد المجتمع منذ دستور عام ١٩٢٣م وحتى عام ١٩٥٢م مرحلة ليبرالية منقوصة بحكم وجود الاستعمار الإنجليزي، وتآمر وخيانة القصر ضد حزب الوفد الذي لم يحكم سوى ثماني سنوات.

ومن المهم الإشارة إلى الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٢م ، وهي الفترة التي شهدت إرهابات انهيار النظام القديم، تولد الإحساس العام بأن مصر في حاجة إلى مشروع وطني جديد، وظهرت كتابات جديدة في هذا الإطار، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب "العدالة الاجتماعية في الإسلام" للكاتب سيد قطب، وهو بمثابة قراءة يسارية للإسلام، وكتاب "من هنا نبدأ" للكاتب الإسلامي خالد محمد خالد، وهو بمثابة قراءة ليبرالية للإسلام. ونتيجة لهذه الكتابات

وغيرها، تبلور مشروع وطني، تلقفه في ذلك الوقت الضباط الأحرار، ولم تكن هناك خطوة قام بها الضباط الأحرار (كتأميم قناة السويس وتكوين جيش قوي على سبيل المثال) إلا ولها أساس في هذا المشروع الوطني، لكن الثورة نفذت المشروع على طريقته الخاصة.

يواجه المجتمع الآن مشكلات عديدة، ولا تتوفر الإرادة اللازمة لمواجهة هذه المشكلات بشكل حاسم. ورغم أن مصر تعيش مرحلة ليبرالية، على الورق - إلا أنه من الملاحظ أن الرئيس غالباً ما يتدخل في كل كبيرة وصغيرة، بل وفي بعض الأحيان تنتظر مؤسسات أخرى تدخله رغم أنه بقرار منها يمكن أن ينتهي الموضوع ببساطة، لكنها إعتادت على ذلك، مما يظهر الدولة في شخص الرئيس، وفي كل قرار ينتظر الجميع تدخل الرئيس، وكان مؤسسات الدولة في أجازة.

ومن ناحية أخرى فقد استقالت الدولة من وظائفها التنموية، وهو أمر له عواقبه الوخيمة، حيث ترك كل من حرية السوق والتراكم الرأسمالي ملايين الناس في فقر مدقع، علاوة على هبوط طبقات

عديدة إلى خط الفقر، كما أن حرية السوق مذهب ثبت فسادُه عالمياً، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي أظهرت التناقض الجوهرى الكامن في الرأسمالية. وقد عبر عن هذا التناقض المفكر الاقتصادي الشهير "شومبيتر" في كتاب له صدر عام ١٩٦٣م، بالقول: "إن الرأسمالية تعاني من تناقض رئيس يتمثل في جماعية الإنتاج وفردية الاستحواذ على الفائض".

وقد تحول المشهد في مصر إلى "منتجات هنا وعشوائيات هناك"، فقد اجتاحت مصر هوس استهلاكي مستورد من الرأسمالية. وتواجه المجتمع المصري في الوقت الراهن مشكلة سيكون لها تداعيات خطيرة في الفترة المقبلة هي الفقر المدقع لقطاع كبير من المواطنين، والثراء الفاحش لقطاع أقل من المواطنين. وظهر مع ذلك نوع جديد من الاستهلاك العشوائي وإعلانات غريبة لا يعرف أحد الفئة المستهدفة لها، نسمع إعلاناً عن شخص وجد حلاً لمشكلة حمام سباحة في منزله، وإعلاناً آخر حول إنهاء معاناة البحث عن شقة بعد توفير عدد كبير من الوحدات تبدأ أسعارها بـ ٨٠٠ ألف جنيه وحتى مليوني جنيه!. والأغرب أن تجد إعلانات عديدة تدعو المواطنين لممارسة رياضة الجولف، رغم أن غالبية المصريين لا

يعلمون شيئاً عنها، ومن الطبيعي أن تكون نتيجة مثل هذه العشوائية والفوضى إنفاق مليارات الجنيهات على التليفون المحمول، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الأمية لمعدلات خطيرة.

ومثال واضح على حالة الفوضى استخدام العديد من المفاهيم في غير موضعها، ومن أبرزها المواطنة، والتي ظهرت فعلياً في دستور ١٩٢٣م ومع ذلك هناك رؤى متعددة ومتناقضة داخل المجتمع المصري، فهناك - على سبيل المثال - رؤية دينية منغلقة على الذات ترفض الآخر الذي لم تختبره وتنظر إليه بدونية، ولا تتسامح معه، وهو ما أدى إلى خلق مناخ ثقافي منغلق.

ولا يمكن في ظل حالة التراجع للدولة ومؤسساتها إعفاء الدولة من غياب المواطنة، إذ أن هناك أعرافاً بيروقراطية راسخة تمنع تحقيق المواطنة، فحتى الآن لا يوجد رئيس جامعة أو عميد كلية قبطي، ومؤخراً ظهر المحافظ القبطي. ويساعد على حالة التوتر وجود إعلام ديني متحيز، يقابله إعلام حكومي يعمل على إغفال حوادث العنف الديني، ولا ينشر أى أخبار عن التوترات الدينية التي انتشرت في الفترة الأخيرة، في حين تستخدم الصحف الخاصة هذه

الأحداث لزيادة مبيعاتها، وتستغل حالة الفراغ الموجودة في الوسط الصحفي. أي أن هناك تضخيماً للأحداث من ناحية، وتجاهل تام لها من ناحية أخرى. هذه المشكلات لن تنتهي ما لم يتم الوصول إلى إعلام مسئول يعي قضايا المجتمع ويناقشها بعمق ويحلل نقدي جاد.

(٣)

الإعلام والتغيير: نصائح للإعلاميين



الدكتور علي الدين هلال*

الإعلام أداة أساسية في تنمية أي مجتمع، ويقع علي عاتقه عبء كبير في تحقيق التنمية المنشودة.

هناك عدد من الملاحظات على إعلام اليوم. هناك الإعلام الجماهيري الذي يخاطب الجماهير العريضة، وهناك الإعلام الفئوي الذي يسعى إلى التعبير عن مصالح فئات بعينها، وهناك ثورة

* مفكر، أمين الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي (مداخلة شفوية).

المعلومت والتي جعلت شبكة الانترنت وسائل إعلامية لشرائح مختلفة، وهناك "اليوتيوب" الذي يمكن من خلاله بث مواد فيديو من موقع الأحداث علي نحو يجعله أسرع من أي وسيلة إعلامية أخرى. وهناك "الفيس بوك" وما يحمله من علاقات متشعبة تجعل جميع أعضائه على صلة بعضهم بعضا، بالإضافة إلى أن المتلقى لم يعد ثابتا بل متغيرا. ومع تنوع مصادر الإعلام أصبح لديه القدرة على الانتقاء واختيار الأفضل.

ومن المتعارف عليه أن رسالة الإعلامى هى التعبير عن الواقع والمساعدة علي التغيير. وفي ظل التطور الهائل فى ثورة المعلومات بات على الإعلامى أن يكون ملما بهذه التطورات حتى يكون فى مقدوره المشاركة فى التغيير، وإلا يصبح هامشيا وغير فعال. ويتطلب التعبير عن مشكلات المواطن الأمانة والدقة والحياد حتى يصبح الإعلام معبرا عن الجماهير ووسيلتهم الأساسية فى التغيير. والتنمية تبدأ من خلال تغيير الواقع. ويحدث تغيير الواقع من خلال تغيير السلوكيات للأفضل. من هنا فإن على الإعلام مسئولية كبرى فى نشر القيم الإيجابية، والحفاظ على رصانة الكلمة وقوتها فى التعبير عن هموم الجماهير. وإذا كان يعيب على أى مجتمع الأخذ

بالشكل على حساب المضمون، فإن على الإعلام التفرقة بين الشكل والمضمون، وأن ينحاز للمضمون، وأن يلهب حماس الجماهير لتحقيق التغيير المنشود.

والإعلام عليه دور كبير فى التغيير بشرط الحفاظ على بعض القواعد منها:

❖ الثقة فى النفس، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، والإعلامى الذى لا يثق فى نفسه وقدراته لن يستطيع إقناع الآخرين بالتغيير، والمجتمع الذى لا يثق فى قدراته لن يحقق أى تغيير.

❖ الإستقرار على الأهداف الممكنة والقابلة للتحقق، فليس مهما وضع أحلام عملاقة قد لا ترى النور، وإنما المهم هو وضع أحلام قابلة للتحقيق حتى يتم الإستفادة من تحقيقها على أرض الواقع فى وضع أهداف أخرى، وهكذا.

❖ توعية المواطنين بسبل الوصول إلى الأفضل. فمن حق كل مواطن تعليم أفضل، ومستوى معيشي أفضل، وخدمات صحية أفضل، إلخ.

❖ ربط التغيير بالمصلحة، والتأكيد على أن مشاركة المواطن في التغيير ستعود عليه بالنفع من خلال حصوله على خدمات أفضل. والعكس صحيح، فإن عدم مشاركته ستعود عليه بالسلب. فعلى سبيل المثال يمكن تحفيز الأسرة التي تنجب طفلين فقط بتوفير تعليم متميز لأبنائها بالمجان، ومستوى متميز من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية. هنا لن يتم معاقبة الأسر التي يزيد عدد أطفالها عن اثنين، ولكن سيتم تشجيع الأسرة التي تنجب طفلين من خلال الحوافز والتشجيع وربط التغيير بالمصلحة.

❖ يجب على الإعلامى أن يسعى إلى عبور المستقبل بثقة وشجاعة ومواجهة أى أفكار تعود بالمجتمع للخلف، فعلى سبيل المثال فى فترة الستينيات من القرن العشرين كان الناتج القومى لمصر أكبر من الناتج القومى للهند، ولكن الآن إنقلبت الصورة. والمرأة المصرية التي وصلت لمكانة كبيرة من قبل لم تعد فى نفس المكانة الآن. إذ أن تمثيل المرأة المصرية فى البرلمان أقل بكثير من دول المنطقة وليس على مستوى دول العالم فحسب. فإذا نظرنا إلى دول

مثل سوريا، ولبنان، والكويت، والبحرين والسودان سنحدها
سبقت مصر في تدعيم مشاركة المرأة في الانتخابات، وهو
ما يتطلب دعم أكبر للمرأة المصرية في الفترة المقبلة.

❖ أهمية ترسيخ قيم المساواة وقبول الآخر، وأن تظل المواطنة
هي الرابط الحقيقي بين كل فئات المجتمع دون تفرقة بين فئة
وأخرى بسبب الجنس أو النوع أو المعتقد، وإذا كان حصر
المواطنة في العلاقات الإسلامية المسيحية أمراً خطأ
وخطيراً مع الإقرار الكامل بوجود توترات دينية، فعلى
الإعلام دور أساسي في دعم المساواة بين كل المصريين.

(٤)

بين إعلام "المكايديات"

وإعلام "المواطنة"



سعد هجرس*

يعاني الخطاب الإعلامي المصري بوضعه الحالي من حالة ارتباك شديدة في تناوله لقضايا عديدة، ويفتقد البوصلة والاتجاه، ويهيمن عليه غياب الرؤية المستقبلية، ولا توجد إجابات واضحة ومحددة على تساؤلات من قبيل ما هي هوية مصر؟.. هل هي دولة وطنية مصرية أم عربية أم إسلامية أم شرق أوسطية؟... من هم أعداء مصر؟ الإسرائيليون أم حزب الله أم حماس؟... وهل نعيش في

* كاتب صحفي، مدير تحرير "العالم اليوم" (مداخلة شفوية).

دولة مدنية حديثة أم دولة دينية بالمعنى الحرفي للكلمة؟ هل نعرف من سيخلف الرئيس مبارك؟. الإجابات عن هذه الأسئلة إما غائبة أو غائمة، وهو ما يؤكد فقدان اليقين على المستويات الكبرى، فالنخمة السائدة في الإعلام هي "مكايدات أو مناكفات" بين الأقسام المختلفة، وانتهاك شديد لقيم المواطنة.

فعلى سبيل المثال تسبب برنامج يذاع على قناة فضائية في استهداف أهالي إحدى قري سوهاج البهائيين في هذه القرية، ولو كان الإعلام لديه مسئولية اجتماعية، ولا يبحث عن السبق والإثارة ما كانت هذه القرية شهدت أى شيء، ولكن المؤسف فى إعلام الحاضر هو البحث عن شهوة السبق حتى ولو كان هذا على حساب الأمن الاجتماعى. مثال آخر الحملة الإعلامية القومية ضد حزب الله وحسن نصر الله. ورغم رفضي التام لسلوك حزب الله ورجاله، إلا أنه لا ينبغي بأى حال من الأحوال أن يكون المقابل هو الرد المستفز على صفحات الصحف القومية، وكأن المجتمع انتهى من حل كل مشكلاته، وتفرغ للتعليق على قضايا المنطقة، وتحليلها، وتقديم حلول لها.

هناك عدة أسباب وراء تراجع المجتمع المصري بصفة عامة، والإعلام بشكل خاص منها غياب وجود قانون يكفل حرية تداول المعلومات مثلما هو معمول به في الغرب والدول المتقدمة التي تحترم حق شعبها في المعرفة، وعلى الرغم من وجود أكثر من ١٤٠ دولة في العالم لديها قانون ينظم نشر المعلومات والوثائق المهمة، إلا أنه في مصر مازال الوقت مبكراً للحديث عن إقرار قانون بهذا الشأن. بدون هذا القانون سيظل المجال خصباً لانتشار الشائعات. وأبرز مثال على ذلك هو تصريحات المسؤولين في السابق بأن مصر لن تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، والآن يحذر المسؤولون الحكوميون من تأثير هذه الأزمة على المجتمع المصري خلال السنوات المقبلة.

ومن الأمور الملحوظة أيضاً غياب حرية إصدار الصحف، وبالرغم من وجود عدد كبير من الصحف، فإن هذه الحرية شكلية، ويمكن سحبها في أي لحظة، خاصة أنه ما زالت هناك تشريعات بالية تقيد حرية الإعلام والصحافة، وقوانين تجيز حبس الصحفيين في قضايا النشر، بالإضافة إلى عدم تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.

من المهم خلال الفترة المقبلة القيام بمبادرتين مهمتين:

الأولي إصدار قانون يُجرّم التمييز بين المواطنين، ويتضمن بنود أساسية منها معاقبة الموظف الحكومي الذي يمارس التمييز ضد المواطنين على أساس ديني من خلال العزل من منصبه أو السجن، والثانية إلغاء الخط الهمايوني الذي يعرقل بناء وترميم الكنائس، والإسراع بإصدار قانون موحد لبناء دور العبادة.

(٥)

خبرة موقع إسلامي في تغطية التوترات الدينية



هشام جعفر*

"إسلام أون لاين" من المواقع العامة، لكنه يهتم بالمواطنة ويعمل على نشر مقالات دورية لدعم الحوار وقبول الآخر. وإنطلاقاً من خبرة الموقع في التعامل مع العلاقات الإسلامية المسيحية في مصر، في ظل بيئة تتسم بالإحتقان الشديد على المستوى الثقافي والاجتماعي

* باحث وكاتب، رئيس تحرير الموقع العربي "إسلام أون لاين" (مداخلة شفوية).

والاقتصادي، يمكن القول بأن مصر تفتقد لإعلام مسئول يبحث عما يمكن أن يطلق عليه "صالح الوطن العام".

وهناك مجموعة من المحددات والمبادئ التي تحكم تغطية "إسلام أون لاين" للتوترات الدينية التي تحدث بين الطرفين، يتمثل أهمها في:

١- توفير معلومات تفسر الحدث في سياقاته، ففي أحيان كثيرة يتم تصوير الحوادث التي تحدث بين الطرفين باعتبارها إسلاما ضد مسيحية أو مسيحيين ضد مسلمين أو العكس، في حين أن الأمر قد يكون له أبعاد اقتصادية وثقافية ومجتمعية، ولا علاقة له بالدين.

٢- محاصرة الأصوات الراديكالية والمتطرفة على الجانبين، دون استبعاد هذه الأصوات أو إقصائها لأنها جزء من الظاهرة، ولكن عبر استدعاء الأصوات المعتدلة من الطرفين. مثال على ذلك تغطية الموقع لـ "حملة مقاطعة الشركات القبطية"، وتمثلت في تنفيذ هذه الحملة بناء على آراء وحجج صادرة من أصوات إسلامية معتدلة.

٣- عدم التعامل مع المسميات. بوصفها كتلا مصمتة، بمعنى التعامل مع المسلمين على أنهم كتلة واحدة أو الأقباط كذلك أو الشيعة

أو غيرهم، إذ أن داخل كل جماعة دينية تمايزات عديدة، وهذا من شأنه أيضا ألا يتم التعامل مع المسألة بمنطق الطائفية التي توجب الملف؛ فالأقليات يتوزعون على الأحزاب والتيارات السياسية والطبقات الاجتماعية المختلفة.

٤- التأكيد على مبدأ "التعارف" بين الطرفين، من خلال تعريف كل طرف بالطرف الآخر، ومن ثم يسهل إقامة أرضية مشتركة بين الجانبين.

٥- التفرقة بين المسيحية في الغرب والمسيحية في الشرق، لأن الخلط بينهما يحدث الكثير من المشكلات.

الفصل الثاني

البحث عن إعلام التنمية

(١)

كلمة افتتاحية



الدكتور أحمد درويش*

يُعد الإعلام المحلي من أبرز وسائل الإعلام قريبة الصلة بالمواطنين، ويشكل جزءا كبيرا من وعى المواطنين في المحافظات والريف، ويقع عليه عبء كبير في تحقيق التنمية التي تتمنى الحكومة أن تصل إليها، خاصة وأن أي حكومة هدفها خدمة الشعب، يبرز ذلك من خلال الخدمات التي توفرها الحكومة للمواطنين، ويرجع هذا إلى الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من المواطنين،

* وزير الدولة للتنمية الإدارية (مداخلة شفوية).

ونقوم بتوظيفه بشكل مناسب لخدمة المواطنين. أى أن الحكومة تعمل من أجل الناس، ومن خلال الناس وإلى الناس. وبشكل أبسط تعمل الحكومة على تقديم خدمات معينة للمواطنين نظير رسوم معينة، ثم تقوم بجمع هذه المبالغ وصرفها فى البنية الأساسية التى يحتاجها المجتمع، ومن ثم تعود بالفائدة على المجتمع ككل.

وزارة التنمية الإدارية على سبيل المثال تعتمد على جمع البيانات عن الأسر المصرية من أجل ترتيب حاجات المواطنين الأساسية وتوفيرها. هناك ١١ مليون أسرة لابد أن يكون لدى الحكومة بيانات كاملة عنها تحدد عدد أطفال كل أسرة، والمراحل التعليمية التى يمر بها الأولاد، ومستوى دخل هذه الأسر، وغيرها من المعلومات والأرقام التى يجرى الإفادة منها فى وضع خطط وبرامج عمل للحكومة، وفى حالة عدم وجود بيانات كافية عن هذه الأسر تصعب المهمة على الحكومة.

هناك يقين لدى وزارة التنمية الإدارية بأهمية الاستثمار فى البشر. يبرز ذلك من خلال تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لتطوير

المؤسسات الحكومية والموظفين العاملين بها، والإرتقاء بالخدمة المقدمة، وهو ما ينعكس إيجابياً على المواطنين بعد ذلك.

ومثلما تعمل الحكومة جاهدة على توخي الحذر في المعلومات التي تتوصل إليها، وتعمل على التأكد منها عبر العمل الذي يجمع عدة وزارات مع بعضها البعض، على الإعلام أيضاً توخي الحذر في نشر أي معلومات أو أرقام تتعلق بالمواطنين، إذ يتسبب نشر معلومة أو رقم غير دقيق في مشكلة يصعب حلها. وبالتالي لابد من التعبير بدقة عن القضية المطلوب تناولها، والقاريء اليوم لديه فطنة وذكاء ملحوظ، ويستطيع أن يفرق بين الصحف التي تحترم عقليته، والصحف التي تتلاعب بعقليته، ولديه القدرة على الفرز، وأصبح يتابع القنوات الفضائية والأرضية التي تعبر عنه، وعن مشكلاته، ولم يعد يقتنع بالقنوات التي تزيف الواقع أو تتخذ من الإشارة أسلوباً للترويج لها.

(٢)

حال الإعلام المحلي



الدكتورة حنان يوسف*

تهتم الدولة بالإعلام المحلي بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، وتطمح في الوصول إلى المستوى اللائق به خاصة وأن الإعلام المحلي يحمل رسالة قومية ووطنية، ويقع عليه عبء تغيير الصورة الذهنية المأخوذة عن المجتمع، وفي الفترة الأخيرة عملت الدولة على إعادة هيكلة الإعلام المحلي حتى يكون قادراً على المنافسة.

* أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس (مداخلة شفوية).

وربما يتصور البعض أن الإعلام المحلي يأتي في مكانة تالية بعد الإعلام الرئيسي، وهو أمر غير حقيقي. فعلى سبيل المثال تلعب القنوات التلفزيونية الإقليمية دوراً رئيساً في شتى محافظات الجمهورية عبر نقل مشكلات المواطنين ورصدها، وعرضها على المسؤولين. وتقوم القناة الرابعة بالتركيز على منطقة القناة، والقناة الخامسة تركز على مدينة الإسكندرية والساحل الشمالي، والقناة السادسة تركز على الدلتا، والقناة السابعة تركز على منطقة شمال الصعيد، والقناة الثامنة تركز على منطقة جنوب الصعيد، بالإضافة إلى القناة الثالثة التي تركز على القاهرة الكبرى. وفي كل هذه المناطق يتم عرض الشكاوى بشكل تفصيلي، علي نحو يختلف تماماً عن تناول القناتين الأولى والثانية لها. ويشكل ذلك فرصة للتعبير عن هموم المواطنين، وتسليط الضوء على مشكلاتهم، ودعوة المسؤولين لحلها.

وتأكيداً على ما سبق استفاد المرشحون في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٥م من القنوات المحلية، سواء في الدعاية أو في عرض البرامج الانتخابية، أو في الوصول إلى القاعدة المستهدفة، فالمرشح يهمل أن يصل برنامجه الانتخابي إلى كل منزل

ضمن نطاق الدائرة التي رشح نفسه فيها، والمواطن في الإسكندرية لا يهتم المرشح في إلمنيا بنفس درجة اهتمامه بالمرشحين في الإسكندرية، وهكذا، وهو ما يكشف أهمية هذه القنوات المحلية، وأيضاً الصحافة الإقليمية، فالموضوع لا يتوقف على التليفزيون فقط.

وهناك ملاحظات توجه إلى الإعلام المحلي، خاصة القنوات المحلية التليفزيونية، هي الإكتفاء بتسمية هذه القنوات بأرقام للتمييز بينها دون التركيز على اختيار اسم يختص بنطاق المنطقة الجغرافية المستهدفة، هناك القناة الثالثة والرابعة والخامسة، فلماذا لا يحمل كل منها اسماً يعكس انتماءً جغرافياً محدداً؟

الولايات المتحدة والتي تعد الدولة الأم في الإعلام، يظهر فيها الإعلام المحلي في مكانة متميزة، والإعلام المسيطر على المواطنين هناك هو الإعلام المحلي، ونفس الأمر ينطبق على فرنسا وألمانيا، حيث تظهر القنوات المحلية بشكل متميز، كما أن الهند لديها تجربة متميزة في مواجهة الكثير من مشكلات المجتمع عبر قنواتها المحلية

مثل محاربة الأمية، وهي تجارب ينبغي الاستفادة منها في تطوير قدراتنا الإعلامية.

وعلى المستوى المحلى هناك شخصيات إعلامية عملاقة أثرت في الإعلام المصري، منها عبد المجيد شكرى، والراحل سعد لبيب، والإعلامى الكبير حمدى قنديل، وفهمى عمر رجل الإذاعة المشهور، وغيرهم ممن أثروا العمل الإعلامى المصري وخاصة المحلى، لما له من أهمية فى صنع التنمية التى تنشدها المجتمعات النامية، خاصة وأن الإعلام المحلى لديه ميزة نسبية تتمثل فى قدرته على تقييم الرسالة الإعلامية لسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة وقياس طريقة التناول والمعالجة وكيفية تطويرها للأفضل.

فالإعلام المحلى يعمل على توعية المواطنين بقضايا المجتمع، ويدعوهم للمشاركة الفعالة والإيجابية لحل هذه القضايا، وتأثيره على المواطنين فى المحافظات ملحوظ، فعلى سبيل المثال نجح الإعلام المحلى فى محافظة القليوبية فى محاربة السحابة السوداء وشن حملات عديدة لمواجهةها، كذلك فى الغربية تم تنظيم العديد من الحملات من أجل مياه شرب نظيفة، وغيرها من النماذج فى مناطق مختلفة مما يؤكد قوة الإعلام المحلى على التغيير للأفضل، كما

نجحت كل من القناتين السابعة والثامنة في التعبير عن الصعيد ولهجة الصعيدية والموروثات والتقاليد، وهو أمر في غاية الأهمية وأنه انعكاسات كبيرة على نشر هذه الثقافة في مختلف محافظات الجمهورية، وعدم التصنع بأمور لتجميل الواقع، وإنما المهم هو نقل الواقع بحرفية وتبسيط المعالجة الإعلامية.

وإذا كان الإعلام المحلي يعمل على بث مسلسلات درامية سبق أن بثتها القناتان الأولى والثانية والفضائيات المختلفة فهذا يرجع إلى عدم وجود الإمكانيات المادية اللازمة لإنتاج مثل هذه المسلسلات، وإن كان من الطبيعي أن تعتمد هذه القنوات على إعادة بث مسلسلات درامية سبق بثها على قنوات مختلفة، إلا أنه المهم هو اختيار الدراما المناسبة التي توافق الفئة المتلقية، ونفس الأمر ينطبق على المادة الخبرية، حينما تعتمد هذه القنوات على قناة الأخبار في نقل أخبار الجمهورية، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان ترشيح مذيع من القنوات المحلية أو صحفى من الصحف الإقليمية ليكون مراسلاً في رئاسة الجمهورية رغم أنه حلم مشروع، ولكن يقتضي الواقع

الإستفادة والشراكة المستمرة بين قطاع القنوات المحلية والقنوات الرئيسية.

ومن المهم خلال الفترة المقبلة الحرص على أن يواكب الإعلام المحلي تحديات العولمة، وأن يكون قادراً على تطوير قدراته باستمرار، وأن تكون لديه القدرة على تقييم أدائه، والوقوف عند نقاط الضعف لمواجهتها، والإستفادة من نقاط القوة لمضاعفتها.

(٣)

الإعلام المحلي

فاعل في التعبئة للتنمية



أمينة شفيق*

تُعرف عادة التنمية على أنها تلك العملية المتواصلة، والتي تتناول كل مجالات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بناء على إرادة تخطيطية مجتمعية عامة. وعادة ما يتم وصفها بأنها عملية شعبية أكثر منها عملية مالية بمعنى أنها تعتمد على تعبئة البشر وحفز

* كاتبة صحفية، عضو للمجلس القومي للمرأة (مداخلة مكتوبة).

إرادتهم أكثر من اعتمادها على تعبئة المال الكثير. بالإضافة إلى أن أهم نتائجها هو توسيع الخيارات الحياتية للبشر المتأثرين بها، ونقلهم إلى مرحلة تطور اقتصادية واجتماعية أرقى من تلك التي كانوا عليها قبل بدء العملية التنموية. ودائما ما يتم التأكيد على أن أهم عناصر نجاح التنمية هو ما تحققه من عدالة بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة. وحديثا أضيف لعناصر نجاحها عنصرين كانا غائبين في القديم، هما الحساسية تجاه النوع الاجتماعي، والعمل على أساس مبدأ المواطنة. ولذا عادة ما نؤكد، ثم نركز على التأكيد، أن العدالة في جني ثمار التنمية لابد أن تكون بقدر التضحيات من أجلها. إن لم تتحقق هذه العدالة يصعب تسمية "التنمية" بالتنمية ولكنها تسمى في هذه الحالة الأخيرة. . نموا اقتصاديا.

ولم يكن الاقتصاديون يتحدثون عن "التنمية" كأسلوب تخطيطي لدفع التطور العام للمجتمعات إلا بعد الحرب العالمية الأولى. ثم توالى الكتابات والتجارب المختلفة حول ذلك النوع من التخطيط الذي يساعد على الإسراع بالنمو المجتمعي بشكل متوازن. وأضافوا إلى فكرة التوازن تفاصيل وعناصر عدة. فلم يعد التوازن أو العدالة تخص الطبقات الاجتماعية أو النوع الاجتماعي فحسب وإنما دخل

فيها العنصر الجغرافي كعنصر حاسم لأن التوزيع العادل للتنمية على أساس المناطق المختلفة من الوطن يساعد على دفع الانسجام الوطني العام ويجعل من المواطنين كتلة إنسانية متجانسة ومتقاربة. والتوزيع الجغرافي هنا يعني الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والريف والحضر، والريف الزراعي والريف البدوي. فالتنمية الناجحة هي التي تستوعب المجموعات أو القطاعات أو المناطق ولا تقصيها.

توزيع ثمار التنمية يكون بقدر التضحية من أجلها. هذا هو المبدأ. أما التفاصيل فتكمن في تحديد هوية المضحين ومواقعهم الاجتماعية وقدر تضحياتهم ثم تحديد نصيبهم من الثمار الناضجة للتنمية. في النهاية لابد من التعامل مع الجميع على أساس المساواة الكاملة ليس فقط في التضحية من أجل التنمية، وإنما في تحقيق المساواة عند مرحلة توزيع الثمار.

وإذا ما تعقل الإنسان هذا المبدأ فسوف يجده منطقياً للغاية.

فلا يُعقل أن يدفع الريف الزراعي فائضه الاقتصادي لبناء المشاريع الصناعية المجتمعية ثم لا يحصل على الخدمات الإنسانية

الحياة العادية كالعلاج والتعليم ومياه الشرب النقية وشبكة صرف صحي كاملة، ثم فرص العمل المتنوعة التي تساعد على استمرار الحياة. وهكذا فالمناطق الجغرافية المختلفة، بكل أرضها وبشرها واقتصادها، لابد أن تحصل من العمل التنموي قدر ما تقدم له. من هنا يمكن فهم تلك النداءات التي تعالت بدءاً من العقد التسعيني من القرن الماضي (عندما تصاعدت أعمال العنف والإرهاب) والتي طالبت بالتوزيع العادل لثمار التنمية ومشروعاتها على أساس جغرافي سليم. دارت الكتابات حول نتائج إهمال منطقته الصعيد حتى باتت أوكارا للتخلف الذي ولد كل هذه الأحداث الدامية.

وقد تجلت مظاهر هذا الإهمال في استمرار الشريان البري الوحيد الرابط بين القاهرة وكل محافظات صعيد مصر هو ذلك الطريق الزراعي الضيق الموازي لنهر النيل.

وربما نكون جميعاً قد تنبهنّا إلى الخلل التنموي الذي أحدثناه قبلاً، فأتجهنا إلى صعيد مصر مرة أخرى محاولين إصلاح أخطاء الماضي.

وإذا كانت التنمية كما ذكرنا تعتمد في الأساس على الإرادة البشرية لكل مجتمع، فإن هؤلاء البشر يحتاجون لما نسميه "العلم بالشئ والتيقن منه". هنا يلعب الإعلام المحلي دوره المهم في تعبئة أبناء المجتمع المحلي بحقيقة التنمية ودورهم فيها، تخطيطا ومتابعة، ومراحل تنفيذها ثم يتعرفون ويتيقنون من تلك الثمار التي يتحصلون عليها بعد إنجاز مراحل التنمية هذه. وقد تكون هذه الإنجازات عامة، وقد تكون خاصة. قد تكون في شكل مستشفى عام وقد تكون في فرص عمل داخل هذا المستشفى. قد تكون مدرسة، وقد تكون محطة لتنقية المياه.

هذه يصبح الإعلام المحلي أداة في يد كل من المواطن والمخطط والمنفذ. يتابع الجميع خطوات العمل إلى مراحل الانتهاء منه. يتابعون السلبيات التي تظهر في العمل مما يدفع المنفذين على إصلاحها. فالمتابعة هنا تعني المعرفة والملاحظة والنقد والتقويم.

ويأتي أوضح نموذج لذلك خلال الستينيات من القرن العشرين. لقد لعب الإعلام المركزي دورا هائلا إبان فترة بناء السد العالي، ليس فقط لأنه سجل احتفالات أول تفجير يذعن بدء العمل أو لأنه

سجل احتفالات مراحل الافتتاح، وإنما لأنه كان يمد القارئ والمتفرج والمستمع بتفاصيل مراحل هذا المشروع الضخم الذي ضحى من أجله الناس ثم بداءوا ينتظرون جني ثماره العامة سوياً.

في هذه الفترة لم تكن مصر تمتلك إعلاماً محلياً لذلك لم تتح الفرصة أمام المتفرجين أو المستمعين المحليين للمتابعة اليومية التي كان يستحقها هذا المشروع. كانت المتابعة الوحيدة تتحقق مما كان يتلقاه القارئ من صحف القاهرة.

وإذا كان للإعلام المحلي دوره في متابعة التنمية وإعلام الناس بخطواتها وبثمارها وبتوزيعها العادل فإن دوره الفاعل يكون في عرض مشاكل البشر المحليين بشفافية بحيث يأخذها المخطط بعين الاعتبار عند وضعه لخطة تنموية تالية. والإعلام المحلي هو المالك الحقيقي لهذه الإمكانيات لأنه عادة ما يكون ابن الإقليم، والناشي فيه، والعالم بثقافته المحلية وبعاداته وتقاليده المتوارثة والعارف بخباياه التي قد لا يصل إليها الإعلامي القادم من المركز. وهي ميزة ينفرد بها الإعلامي المحلي والتي يمكنه الاستفادة منها في موقعه، سواء كان يعمل في جريدة أو إذاعة أو تليفزيون أو حتى من العاملين في الإعلام المباشر كمراكز النيل وقصور الثقافة.

وإذا كان للإعلام المحلي دوره في إنجاح العمل التنموي فإنه في النهاية يستفيد هو الآخر من جني ثمارها. فكلما مُحيت أمية البشر المحليين كلما زادت فرص بيع الصحف وبالتالي قراءتها. وكلما زادت وتنوعت فرص العمل، كلما باتت في قدرة الناس شراء الصحف وأجهزة الراديو والتليفزيون.

صفوة القول إن العلاقة بين الإعلام المحلي والتنمية هي علاقة أخذ وعطاء. يساعد الإعلام المحلي على إنجاح التنمية فتساعده التنمية على الانتشار.

(٤)

الإعلام المحلي...تحديات ومقترحات



الدكتور عمرو الشوبكي*

لاشك في أن الإعلام المحلي يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية، ويعلق عليه المواطن آمالاً كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة التي يتمناها. ومع ذلك يواجه الإعلام المحلي، وخاصة القنوات المحلية والصحف الإقليمية بعض المشكلات التي تحد من دوره، وتقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية الشاملة.

* كاتب وبحث، خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام (مداخلة شفوية).

من هذه المشكلات ضعف الإهتمام بمشكلات الواقع، وتراجع القدرة علي نقلها بحيادية تامة للمواطنين، وسوء الإدارة وانتشار الفساد. يضاف إلي ذلك غياب الرؤية، وعدم وضوح الأهداف، وإنعزال الإعلام المحلي، واقتصراره علي عرض مشكلات شديدة المحلية أكثر من كونها وطنية عامة. وفي هذا السياق، فإن المفاهيم الحديثة لا تجد مساحة تعبير لدي وسائل الإعلام المحلية، فمثلا لم يستطع الإعلام المحلي، مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً، أن يشارك بفاعلية في السجال حول قضايا الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، رغم أن هذه القضايا غير منبئة الصلة عن قضايا التنمية الشاملة، بل علي العكس تكاد تشغل بؤرة الإهتمام في أي فكر تنموي حديث.

وإذا نظرنا إلي مفردات الإعلام المحلي، وإستمعنا إلي الشكاوي الصادرة من العاملين في وسائل الإعلام المحلي من صحف وقنوات تلفزيونية وإذاعية، سوف نجد أنها متشابهة، وتتلخص في تراجع الإهتمام بالإعلام المحلي، وتردى أوضاع العاملين به، وتراجع مستوى جودة العمل المهني. ومن الملاحظ أنه رغم هذه التحديات

والإشكاليات، فإن الواقع يشير إلى أن الإعلام المحلي يمتلك مواهب وكفاءات، والعاملون به يؤدون دورهم في ظل ظروف عمل قاسية تتمثل في ضالة الإمكانيات، وغياب المؤسسية، وضعف الحافز المادي.

في ضوء ما سبق، وإيماناً بأهمية الإعلام المحلي في تعميق مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية في الدولة الحديثة، يمكن طرح عدد من المقترحات بشأن تطوير وسائل الإعلام المحلي أهمها: ضرورة التعامل مع الإعلام المحلي بشكل مختلف، من حيث تفعيل هذه القنوات المحلية، وإدارتها بشكل مؤسسي، وهو ما يستدعي تغيير النظرة إليها من مجرد كونها مؤسسات حكومية تدار بأصابع البيروقراطية المصرية، وتحكمها عقلية "الموظفين" إلى مؤسسات إعلامية تدار بشكل احترافي، تركز في نهاية الأمر على جودة المنتج، وتنتقي أفضل العناصر البشرية، وتوفر لها الإمكانيات والحوافز اللازمة، وتعمل على جذب شرائح مختلفة من المشاهدين، وأن تكون لديها رؤية أكثر رحابة بحيث تكف عن الإغراق في المحليات بشكل يبعد المشاهد أو القارئ أو المستمع عنها. بالطبع لا يمكن أن نطالب بأن تكون القنوات التليفزيونية المحلية - على سبيل

المثال- نسخة من القناتين الأولى والثانية. ولكن ما نطالب به هو أن تكون لديها خصوصيتها، ذاتيتها، وقدرتها على الابتكار في التعبير عن القضايا والمشكلات المحلية دون أن تفقد الارتباط بالقضايا الوطنية الشاملة. باختصار أن تدخل وسائل الإعلام المحلي المنافسة، وهو ما يؤدي إلى إنضاجها، وتطوير آليات العمل بها.

إذا كان ذلك ينطبق على الإعلام المرئي المحلي بدرجة كبيرة، فإن الإعلام المكتوب على الصعيد المحلي يواجه تحديات أخرى، وإن كانت غير مختلفة كثيرا عما تواجهه القنوات التلفزيونية المحلية.

الصحافة المحلية تعتمد بشكل أساسي على "رجل الأعمال" ممول الصحيفة. وهذه إشكالية بنيوية تعترض مسارها، لأنها في النهاية تحول الصحيفة إلى منبر لخدمة مشروعات رجل الأعمال سواء كانت اقتصادية أو سياسية. لا غرو في هذا، ولكن المشكلة الأساسية أن سريان هذا النمط في إصدار الصحف المحلية أو ما يطلق عليها أحيانا الصحف الإقليمية يحد من قدرة هذه المطبوعات على التعبير عن هموم المواطنين، والسعي إلى حل مشكلاتهم الأساسية.

ومن التحديات أيضا شعور الصحفيين في الصحف المحلية بأنهم في مرتبة قل أو في درجة ثانية مقارنة بالصحفيين في القاهرة عامة، وفي الصحف القومية خاصة. هذه إشكالية في غاية الخطورة لأنها تقتل العديد من المواهب والكفاءات. من هنا فمن الضروري التعامل مع هذه الكفاءات بشكل أكثر تطوراً، وأن يتم التعامل مع هؤلاء الصحفيين باعتبارهم نواة نخبة متميزة من الصحفيين في المستقبل، ومنحهم الفرصة للتعبير عن قضايا المجتمع، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستقبل الوطن، ويساعد على إدارة حوار ناضج حول القضايا الأساسية التي يواجهها.

وما يبعث على الأمل في المستقبل هو توسع منظمات المجتمع المدني في تقديم برامج تدريبية للإعلاميين المحليين، وهي خطوة مهمة بلاشك تسهم في نقل الخبرات والمعارف في مجال بناء القدرات المهنية، ورفع الوعي والاهتمام بالكفاءات وتطويرها من القاهرة إلى كافة المحافظات. إذا استمر هذا التواصل، فمن المتوقع أن يؤدي مستقبلاً إلى الإرتقاء بجودة العمل المهني في وسائل الإعلام المحلي المتنوعة. وبالتالي ينبغي دعم هذه التجربة، خاصة وبه سيكون لها العديد من النتائج الإيجابية على مستقبل هذا الوطن.

لقطات مصورة والأرشيف الصحفي



الدكتور أحمد درويش أثناء افتتاح ورشة العمل للثقة وإلى جواره
هاني عزيز الأمين العام لجمعية "محبى مصر السلام" وسامح فوزي



المشاركون في ورشة العمل الثانية



د. حنان يونس وسعيد مرقس في ورشة عمل افتتاحية



المشاركون في ورشة العمل النقابية



سيد هجرس وهشم جطر في ورشة نجس الأولى



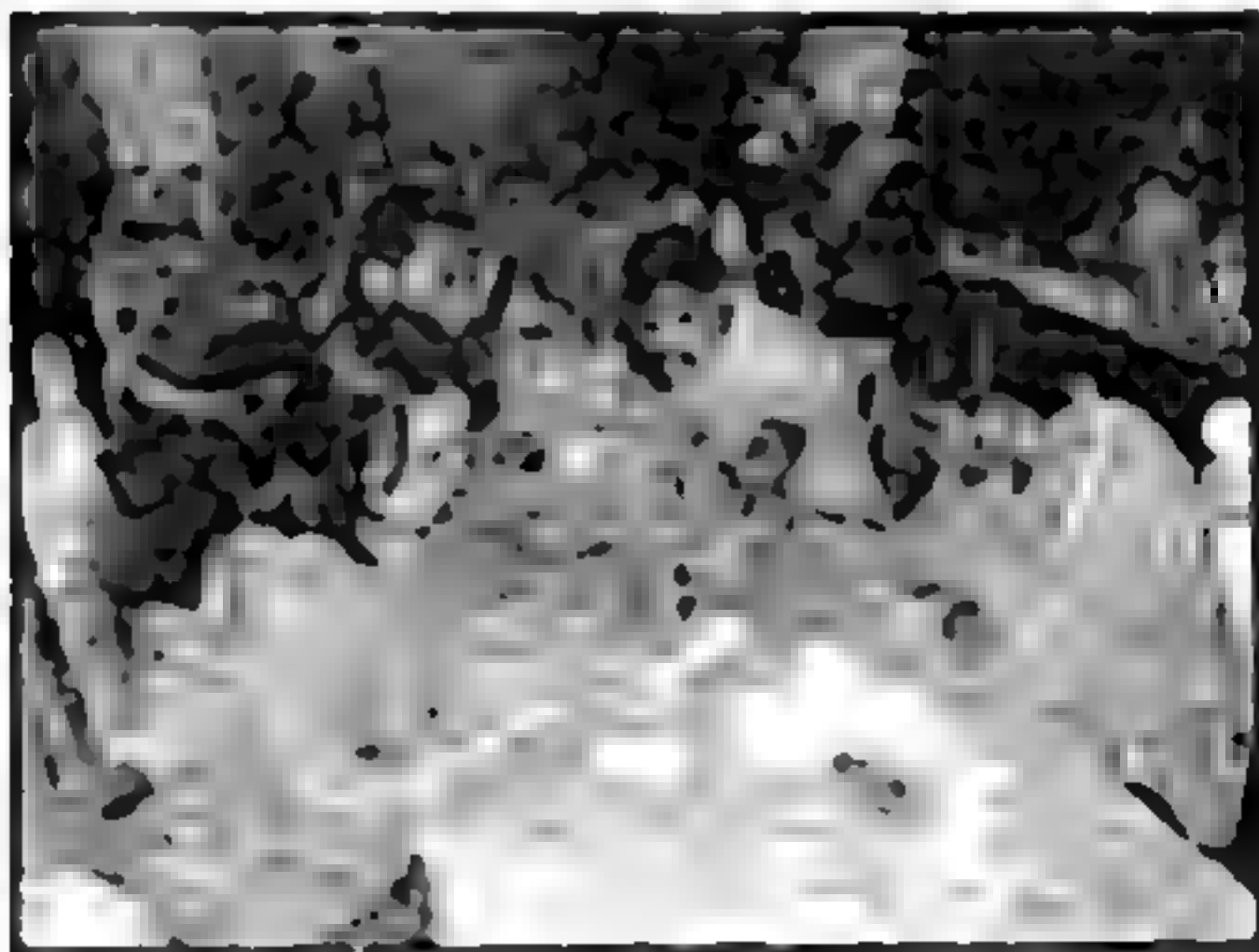
المشاركون في ورشة العمل الأولى



نسيب حسن في ورشة العمل الأولى

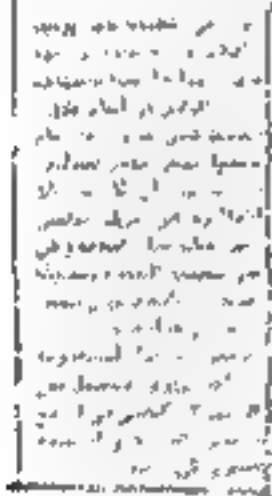


جانب من مجموعات العمل في ورشة العمل الأولى



تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

الكليبي ١٥٠٠ ١٥٠٠ ١٥٠٠



[illegible]

الرفعة

الكتاب: ١٠٠٠ سؤال وجواب في الفقه الإسلامي

د. أحمد درويش في افتتاح ورشة عمل حول الإعلام المحلي
مسئولية الإعلام تثقيف الناس والارتقاء
بالجتمعة والمشاركة في عملية التنمية



تاریخچه

کتابخانه عمومی
شماره ثبت کتاب: ۱۰۰۰
تاریخ ثبت: ۱۳۸۵

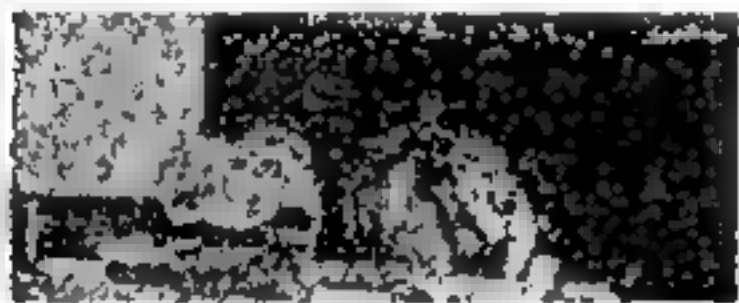
کتاب: ...
مؤلف: ...
ناشر: ...
سال چاپ: ...
تعداد صفحات: ...
نوع سند: ...

این کتاب به شماره قفسه ... در این کتابخانه نگهداری می شود.

على ورشة عمل حول الاعلام والمواطنة

السيد ياسين: بعض الصحف المستقلة تشعل الفتنة الطائفية

مَشْرِقُ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ فِي رَجَبِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ



www.ck12.org

[illegible]

1. 2000 年 10 月 1 日起，凡在境内销售货物或提供应税劳务、服务、无形资产和不动产的单位和个人，均应按照《中华人民共和国增值税暂行条例》（以下简称《条例》）的规定缴纳增值税。

۱. $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$ $\frac{d}{dx} x^{-2} = -2x^{-3} = -\frac{2}{x^3}$
 ۲. $\frac{1}{x^3} = x^{-3}$ $\frac{d}{dx} x^{-3} = -3x^{-4} = -\frac{3}{x^4}$
 ۳. $\frac{1}{x^4} = x^{-4}$ $\frac{d}{dx} x^{-4} = -4x^{-5} = -\frac{4}{x^5}$
 ۴. $\frac{1}{x^5} = x^{-5}$ $\frac{d}{dx} x^{-5} = -5x^{-6} = -\frac{5}{x^6}$
 ۵. $\frac{1}{x^6} = x^{-6}$ $\frac{d}{dx} x^{-6} = -6x^{-7} = -\frac{6}{x^7}$
 ۶. $\frac{1}{x^7} = x^{-7}$ $\frac{d}{dx} x^{-7} = -7x^{-8} = -\frac{7}{x^8}$
 ۷. $\frac{1}{x^8} = x^{-8}$ $\frac{d}{dx} x^{-8} = -8x^{-9} = -\frac{8}{x^9}$
 ۸. $\frac{1}{x^9} = x^{-9}$ $\frac{d}{dx} x^{-9} = -9x^{-10} = -\frac{9}{x^{10}}$
 ۹. $\frac{1}{x^{10}} = x^{-10}$ $\frac{d}{dx} x^{-10} = -10x^{-11} = -\frac{10}{x^{11}}$
 ۱۰. $\frac{1}{x^{11}} = x^{-11}$ $\frac{d}{dx} x^{-11} = -11x^{-12} = -\frac{11}{x^{12}}$
 ۱۱. $\frac{1}{x^{12}} = x^{-12}$ $\frac{d}{dx} x^{-12} = -12x^{-13} = -\frac{12}{x^{13}}$
 ۱۲. $\frac{1}{x^{13}} = x^{-13}$ $\frac{d}{dx} x^{-13} = -13x^{-14} = -\frac{13}{x^{14}}$
 ۱۳. $\frac{1}{x^{14}} = x^{-14}$ $\frac{d}{dx} x^{-14} = -14x^{-15} = -\frac{14}{x^{15}}$
 ۱۴. $\frac{1}{x^{15}} = x^{-15}$ $\frac{d}{dx} x^{-15} = -15x^{-16} = -\frac{15}{x^{16}}$
 ۱۵. $\frac{1}{x^{16}} = x^{-16}$ $\frac{d}{dx} x^{-16} = -16x^{-17} = -\frac{16}{x^{17}}$
 ۱۶. $\frac{1}{x^{17}} = x^{-17}$ $\frac{d}{dx} x^{-17} = -17x^{-18} = -\frac{17}{x^{18}}$
 ۱۷. $\frac{1}{x^{18}} = x^{-18}$ $\frac{d}{dx} x^{-18} = -18x^{-19} = -\frac{18}{x^{19}}$
 ۱۸. $\frac{1}{x^{19}} = x^{-19}$ $\frac{d}{dx} x^{-19} = -19x^{-20} = -\frac{19}{x^{20}}$
 ۱۹. $\frac{1}{x^{20}} = x^{-20}$ $\frac{d}{dx} x^{-20} = -20x^{-21} = -\frac{20}{x^{21}}$
 ۲۰. $\frac{1}{x^{21}} = x^{-21}$ $\frac{d}{dx} x^{-21} = -21x^{-22} = -\frac{21}{x^{22}}$
 ۲۱. $\frac{1}{x^{22}} = x^{-22}$ $\frac{d}{dx} x^{-22} = -22x^{-23} = -\frac{22}{x^{23}}$
 ۲۲. $\frac{1}{x^{23}} = x^{-23}$ $\frac{d}{dx} x^{-23} = -23x^{-24} = -\frac{23}{x^{24}}$
 ۲۳. $\frac{1}{x^{24}} = x^{-24}$ $\frac{d}{dx} x^{-24} = -24x^{-25} = -\frac{24}{x^{25}}$
 ۲۴. $\frac{1}{x^{25}} = x^{-25}$ $\frac{d}{dx} x^{-25} = -25x^{-26} = -\frac{25}{x^{26}}$
 ۲۵. $\frac{1}{x^{26}} = x^{-26}$ $\frac{d}{dx} x^{-26} = -26x^{-27} = -\frac{26}{x^{27}}$
 ۲۶. $\frac{1}{x^{27}} = x^{-27}$ $\frac{d}{dx} x^{-27} = -27x^{-28} = -\frac{27}{x^{28}}$
 ۲۷. $\frac{1}{x^{28}} = x^{-28}$ $\frac{d}{dx} x^{-28} = -28x^{-29} = -\frac{28}{x^{29}}$
 ۲۸. $\frac{1}{x^{29}} = x^{-29}$ $\frac{d}{dx} x^{-29} = -29x^{-30} = -\frac{29}{x^{30}}$
 ۲۹. $\frac{1}{x^{30}} = x^{-30}$ $\frac{d}{dx} x^{-30} = -30x^{-31} = -\frac{30}{x^{31}}$
 ۳۰. $\frac{1}{x^{31}} = x^{-31}$ $\frac{d}{dx} x^{-31} = -31x^{-32} = -\frac{31}{x^{32}}$
 ۳۱. $\frac{1}{x^{32}} = x^{-32}$ $\frac{d}{dx} x^{-32} = -32x^{-33} = -\frac{32}{x^{33}}$
 ۳۲. $\frac{1}{x^{33}} = x^{-33}$ $\frac{d}{dx} x^{-33} = -33x^{-34} = -\frac{33}{x^{34}}$
 ۳۳. $\frac{1}{x^{34}} = x^{-34}$ $\frac{d}{dx} x^{-34} = -34x^{-35} = -\frac{34}{x^{35}}$
 ۳۴. $\frac{1}{x^{35}} = x^{-35}$ $\frac{d}{dx} x^{-35} = -35x^{-36} = -\frac{35}{x^{36}}$
 ۳۵. $\frac{1}{x^{36}} = x^{-36}$ $\frac{d}{dx} x^{-36} = -36x^{-37} = -\frac{36}{x^{37}}$
 ۳۶. $\frac{1}{x^{37}} = x^{-37}$ $\frac{d}{dx} x^{-37} = -37x^{-38} = -\frac{37}{x^{38}}$
 ۳۷. $\frac{1}{x^{38}} = x^{-38}$ $\frac{d}{dx} x^{-38} = -38x^{-39} = -\frac{38}{x^{39}}$
 ۳۸. $\frac{1}{x^{39}} = x^{-39}$ $\frac{d}{dx} x^{-39} = -39x^{-40} = -\frac{39}{x^{40}}$
 ۳۹. $\frac{1}{x^{40}} = x^{-40}$ $\frac{d}{dx} x^{-40} = -40x^{-41} = -\frac{40}{x^{41}}$
 ۴۰. $\frac{1}{x^{41}} = x^{-41}$ $\frac{d}{dx} x^{-41} = -41x^{-42} = -\frac{41}{x^{42}}$
 ۴۱. $\frac{1}{x^{42}} = x^{-42}$ $\frac{d}{dx} x^{-42} = -42x^{-43} = -\frac{42}{x^{43}}$
 ۴۲. $\frac{1}{x^{43}} = x^{-43}$ $\frac{d}{dx} x^{-43} = -43x^{-44} = -\frac{43}{x^{44}}$
 ۴۳. $\frac{1}{x^{44}} = x^{-44}$ $\frac{d}{dx} x^{-44} = -44x^{-45} = -\frac{44}{x^{45}}$
 ۴۴. $\frac{1}{x^{45}} = x^{-45}$ $\frac{d}{dx} x^{-45} = -45x^{-46} = -\frac{45}{x^{46}}$
 ۴۵. $\frac{1}{x^{46}} = x^{-46}$ $\frac{d}{dx} x^{-46} = -46x^{-47} = -\frac{46}{x^{47}}$
 ۴۶. $\frac{1}{x^{47}} = x^{-47}$ $\frac{d}{dx} x^{-47} = -47x^{-48} = -\frac{47}{x^{48}}$
 ۴۷. $\frac{1}{x^{48}} = x^{-48}$ $\frac{d}{dx} x^{-48} = -48x^{-49} = -\frac{48}{x^{49}}$
 ۴۸. $\frac{1}{x^{49}} = x^{-49}$ $\frac{d}{dx} x^{-49} = -49x^{-50} = -\frac{49}{x^{50}}$
 ۴۹. $\frac{1}{x^{50}} = x^{-50}$ $\frac{d}{dx} x^{-50} = -50x^{-51} = -\frac{50}{x^{51}}$
 ۵۰. $\frac{1}{x^{51}} = x^{-51}$ $\frac{d}{dx} x^{-51} = -51x^{-52} = -\frac{51}{x^{52}}$
 ۵۱. $\frac{1}{x^{52}} = x^{-52}$ $\frac{d}{dx} x^{-52} = -52x^{-53} = -\frac{52}{x^{53}}$
 ۵۲. $\frac{1}{x^{53}} = x^{-53}$ $\frac{d}{dx} x^{-53} = -53x^{-54} = -\frac{53}{x^{54}}$
 ۵۳. $\frac{1}{x^{54}} = x^{-54}$ $\frac{d}{dx} x^{-54} = -54x^{-55} = -\frac{54}{x^{55}}$
 ۵۴. $\frac{1}{x^{55}} = x^{-55}$ $\frac{d}{dx} x^{-55} = -55x^{-56} = -\frac{55}{x^{56}}$
 ۵۵. $\frac{1}{x^{56}} = x^{-56}$ $\frac{d}{dx} x^{-56} = -56x^{-57} = -\frac{56}{x^{57}}$
 ۵۶. $\frac{1}{x^{57}} = x^{-57}$ $\frac{d}{dx} x^{-57} = -57x^{-58} = -\frac{57}{x^{58}}$
 ۵۷. $\frac{1}{x^{58}} = x^{-58}$ $\frac{d}{dx} x^{-58} = -58x^{-59} = -\frac{58}{x^{59}}$
 ۵۸. $\frac{1}{x^{59}} = x^{-59}$ $\frac{d}{dx} x^{-59} = -59x^{-60} = -\frac{59}{x^{60}}$
 ۵۹. $\frac{1}{x^{60}} = x^{-60}$ $\frac{d}{dx} x^{-60} = -60x^{-61} = -\frac{60}{x^{61}}$
 ۶۰. $\frac{1}{x^{61}} = x^{-61}$ $\frac{d}{dx} x^{-61} = -61x^{-62} = -\frac{61}{x^{62}}$
 ۶۱. $\frac{1}{x^{62}} = x^{-62}$ $\frac{d}{dx} x^{-62} = -62x^{-63} = -\frac{62}{x^{63}}$
 ۶۲. $\frac{1}{x^{6$

[illegible][illegible]

2. 在 $z = 0$ 处, $f(z)$ 有可去奇点, 故 $f(z)$ 在 $z = 0$ 处解析. 由洛朗级数展开式可知, $f(z)$ 在 $z = 0$ 处的泰勒级数展开式为 $f(z) = \sum_{n=0}^{\infty} a_n z^n$, 其中 $a_n = \frac{f^{(n)}(0)}{n!}$. 由洛朗级数展开式可知, $f(z)$ 在 $z = 0$ 处的泰勒级数展开式为 $f(z) = \sum_{n=0}^{\infty} a_n z^n$, 其中 $a_n = \frac{f^{(n)}(0)}{n!}$.

فلسطين

وقد اختلف في

الإعلام المحلي شريك أساسي في النهوض بالجممع.. ويتجاهل دور إهداء الموارد للدولة



١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مجلسه اول

"مواطنون من أجل التنمية"

مؤسسة مدنية مشهورة لدى وزارة التضامن الاجتماعي تحت
رقم ٦٩٤٧ لسنة ٢٠٠٧م. تعمل على تطوير الوعي الثقافي
والتنموي وبناء المواطنة الفاعلة في المجتمع المصري.

ت / ف : ٠٢٢٦٨٣٩٠٧٤

العنوان ٣٧ شارع علي شعراوي - حدائق القبة

Email: c4dinfo@yahoo.com

ومن أبرز المشروعات التي قامت بها المؤسسة:

١. الإعلام وختان الإناث بدعم من وزارة الأسرة والسكان.
٢. المشاركة العامة في الشئون المحلية بدعم من معهد الحوار الدانماركي المصري بجريدة الأهرام.
٣. الإعلام والمواطنة بدعم من الهيئة العالمية للإعلام المسيحي ويصدر هذا الكتاب في إطار المشروع.
٤. تبادل الخبرات في مجال التنمية بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (تحت التنفيذ).

وتصدر المؤسسة نشرة غير دورية بعنوان "المواطن الجديد".

هذا الكتاب لا يحوي نصوصه محاضرات، أو حوارات مسجلة، بل يضم بينه دفتيه أفكاراً، وخلاصة نقاشات الهدف منه تقديمها علي هذا النحو هو إثارة الحوار. منه هنا فإه الإعلامي الشغوف بالاطلاع علي أفكار للتقدم في مجال تغطية قضايا التنمية والمواطنة سوف يجد في هذا الكتاب ضالته بأسلوب يسير، ومبسط، يخلو منه التعقيدات المنهجية، والتركيبات اللغوية المعقدة.

وقد وضع هذه الأفكار خيرة محقون مصريين، من الاتجاهات: ليبرالية، وقومية، وإسلامية، حكومية، مسلمية ومسيحية، فالقضية التي نبحثها بصفتها الجميع، وأي تقدم سوف ننجزه معاً سوف يعود للجميع، أي خير الوطن.

